من أعلام المدرسة الحديثية بالمغرب:

القاضي عياض-ت544هـ

د. أحمد فكير

ملخص البحث

الحمد لله على فضله وإنعامه، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والرسل محمد بن عبد الله وآله.

أما بعد:

فإننا لا نذكر القاضي عياض رحمه الله إلا ونذكر جميعا ركنا شامخا من أركان الحديث في المغرب، بل وفي العالم الإسلامي، ولا أدل على ذلك من مؤلفاته العظيمة التي خلفها في هذا العلم الجليل وأبرزها:

1. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: وهو شرح على صحيح مسلم كمل به شرح شيخه أبي عبد الله المازري (المعلم بفوائد مسلم)، واستدرك عليه.

2. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: وهو في شرح الصحيحين والموطأ، وضبط ألفاظها، وبيان مشكلها وما وقع فيها من تصحيفات وأوهام. قال عنه السخاوي: (.. ومنها كتاب المشارق للقاضي عياض، وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، لكنه خصه بالموطأ والصحيحين، مع ما أضافه إليه من مشتبه الأسماء والأنساب) [1].

3. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: وقد فصل الحديث فيه عن صور التحمل والأداء. ونظرا لأهمية كتاب الإلمام، وتميزه في بابه، غدا مصدرا لكثير ممن ألف في علوم الحديث، وفي طليعتهم أبو عمرو ابن الصلاح (ت642هـ) في مقدمته المشهورة.

4. بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد: وقد تناول هذا الحديث بالشرح كثير من العلماء في ثنايا كتبهم، ومنهم من أفرده بالتأليف، لكن يبقى شرح القاضي عياض هو أجمع هذه الشروح

([1]) فتح المغيث (4/ 29).

وأوسعها، ومنه أخذ غالب الشراح بعده، كما ذكر الحافظ ابن حجر [1]. ووصفه ابن خلكان بأنه شرح مستوفى [2].

5. الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم: وهو كتاب طبقت شهرته الآفاق، وسارت بذكره الركبان وملأ الدنيا وشغل الناس، ولم يكد يخلو عصر من العصور إلا ونجد فيه من اهتم بهذا الكتاب وألف عليه. وقد أبدع فيه مؤلفه، ولم يسبق إليه.

ولقد شكلت هذه المؤلفات مصدرا معتمدا عند العلماء شرقا وغربا، والعجيب في الأمر أن شهرة هذه المؤلفات قد سبقت شهرة صاحبها إلى الشرق، وكانت خير سفير يمثل الثقافة المغربية حتى قيل: (لولا عياض لما عرف المغرب)، وهو قول فيه مبالغة لا شك، لكنه يبين مدى التقدير الكبير الذي حظيت به شخصية القاضي عياض، ويكفي أن نعلم أن الحافظ النووي شارح مسلم والحافظ ابن حجر شارح البخاري، كثيرا ما ينقلان عن القاضي عياض، ويستشهدان بقوله ويجعلانه حكما في محل النزاع والاختلاف.

ويهدف العرض إلى إبراز جوانب التميز والإبداع التي طبعت تآليف القاضي عياض من حيث المضمون ومن حيث المنهج، والتي تعتبر شاهدا قويا على تميز عطاء المدرسة المغربية في الحديث النبوي وعلومه.

([1]) فتح الباري (9/ 164).

([2]) وفيات الأعيان (3/ 483).

الباحث في سطور

د. أحمد فكير

- أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة ابن زهر بأكادير.
- دكتوراه الدولة في موضوع: "كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، للقاضي عياض، دراسة وتخريج".
- عضو المجلس العلمي بمدينة تارودانت، المملكة المغربية.

من أعماله العلمية:

- الهجرة النبوية: الحدث والدلالات.
- قبس من الأخلاق النبوية.
- الجامع الصحيح للبخاري في بلاد سوس.
- الشروح والمؤلفات على كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم.

مقدمة

لا يكاد يذكر القاضي عياض رحمه الله إلا ونذكر جميعا ركنا شامخا من أركان الحديث في المغرب، بل وفي العالم الإسلامي، ولا أدل على ذلك من مؤلفاته العظيمة التي خلفها في هذا العلم الجليل مثل "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" الذي حل فيه مشكلات الصحيحين والموطأ، وضبط ألفاظها، وكتاب "الإلماع في ضبط الرواية وأصول السماع"، الذي فصل فيه الكلام في صور التحمل والأداء، وكتاب "إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم" الذي أتم به شرح شيخه المازري، واستدرك عليه، وكتاب "الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم"، وكتاب "بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد".

ولقد شكلت هذه المؤلفات مصدرا معتمدا عند العلماء شرقا وغربا، والعجيب في الأمر أن شهرة هذه المؤلفات قد سبقت شهرة صاحبها إلى الشرق، وكانت خير سفير يمثل الثقافة المغربية حتى قيل: "لولا عياض لما عرف المغرب"[1]، وهو قول فيه مبالغة لا شك، لكنه يبين مدى التقدير الكبير الذي حظيت به شخصية القاضي عياض، ويكفي أن نعلم أن الحافظ النووي شارح مسلم والحافظ ابن حجر شارح البخاري، كثيرا ما ينقلان عن القاضي عياض، ويستشهدان بقوله ويجعلانه حكما في محل النزاع والاختلاف.

والكلام في هذا الموضوع ينتظم في النقط الآتية:

أولا: نبذة في التعريف بالقاضي عياض.

ثانيا: مؤلفاته الحديثية.

ثالثا: إضافات القاضي عياض واختياراته في علوم الحديث.

خاتمة:

([1]) كلمة متداولة، ولا يعرف قائلها.

أولا: نبذة في التعريف بالقاضي عياض

ترجم للقاضي عياض عدد كبير من أصحاب التراجم والطبقات والفهارس والتاريخ المغاربة والمشارقة على السواء، بل منهم من أفرده بالتأليف، وهم-حسب علمي-ثلاثة:

ولده أبو عبد الله محمد بن عياض (ت575هـ) في كتابه (التعريف بالقاضي عياض). وعليه عول كثير من الذين ترجموا للقاضي عياض. وأبو عبد الله محمد بن جابر الوادي آشي (ت749هـ) كما ذكر في برنامجه [1]. وشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ) في أزهار الرياض في أخبار عياض وما يناسبها مما يحصل به ارتياح وارتياض [2]، وقد ألفه في مدينة فاس فيما بين سنتي 1013 و1027هـ، تلبية لرغبة أهالي تلمسان في التعريف بالقاضي عياض. وضمنه ترجمة واسعة للقاضي عياض، مع استطراده إلى كثير من المسائل التي تهم تاريخ الأندلس وأخبار لسان الدين ابن الخطيب، مع اشتماله على كثير من النصوص المغربية والأندلسية [3].

والقاضي عياض هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي[4] السبتي المالكي. ولد في النصف من شعبان عام ستة وسبعين وأربعمائة [5]، و"نشأ على عفة وصيانة، مرضي الخلال محمود الأقوال

([1]) برنامج الوادي آشي (ص216-218).

([2]) هكذا سمى المقري كتابه كما ذكر في مقدمته (1/ 16). والنسخة المطبوعة منه اقتصر فيه ناشروها على أول العنوان: (أزهار الرياض في أخبار عياض).

([3]) انظر مقدمة الناشرين ص (د) و(هـ).

([4]) التعريف (ص2). لاو اليحصبي، قال ابن خلكان: "هذه النسبة إلى يحصب بن مالك قبيلة من حمير" وفيات الأعيان (3/ 485). والسبتي نسبة إلى سبتة مدينة في شمال المغرب لا تزال إلى الآن محتلة من قبل أسبانيا. وانظر أزهار الرياض (1/ 23-29). وعلق الأستاذ محمد بن تاويت على هذا النسب قائلا: "وهو نسب يرتفع كما نرى إلى يحصب بن مالك بن زيد، الذي ينتهي إليه نسب الإمام مالك بن أنس الأصبحي. وهكذا يمت القاضي عياض إلى الإمام مالك بصلتين: صلة المذهب المالكي، وصلة القربى والانتساب إلى قبيلة حمير من عرب اليمن، ذات الصيت الذائع في التاريخ الإسلامي". مقدمة ترتيب المدارك ص(ج).

([5]) التعريف (ص3).

والأفعال موصوفا بالنبل والفهم والصدق طالبا للعلم حريصا عليه مجتهدا فيه معظما عند الأشياخ من أهل العلم كثير المجالسة لهم والاختلاف إلى مجالسهم إلى أن برع في زمانه وساد جملة أقرانه"[1].

ومن شأن هذه الصفات الحميدة التي جماعها حسن الخلق والحرص على طلب العلم ومجالسة أهله أن تؤهل صاحبها لبلوغ أسمى مراتب العلم، وكذلك كان القاضي عياض، وبذلك تنبئ عنه مؤلفاته، وبذلك وصفه مترجموه.

- **تكوينه العلمي:**

نشأ القاضي عياض في سبتة وتلقى العلم على شيوخها، منهم القاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى التميمي [2]، والخطيب أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المعافري [3]، وأبو علي الحسن بن علي التاهرتي [4]، والحسين بن عبد الأعلى الكلاعي [5]، وغيرهم.

ومن شيوخ العلم من عبر سبتة، فاهتبل القاضي عياض الفرصة للقاء به، والاستفادة منه. كما هو الشأن مع أبي نصر سهل بن علي النيسابوري [6]، وأبو الحسن علي بن أحمد الربعي المقدسي [7].

وبعد أن استكمل زاده العلمي في بلده سبتة، شد الرحال إلى الأندلس، وأرخ ولده ذلك يوم الثلاثاء منتصف جمادى الأولى سنة سبع وخمسمائة [8]، واستقر به المقام في قرطبة، وهناك أخذ عن شيوخ

([1]) التعريف (ص4).

([2]) الغنية (ص27-46).

([3]) نفسه (ص165-166).

([4]) الغنية (ص141-142).

([5]) نفسه (ص140-141).

([6]) الغنية (ص209).

([7]) نفسه (ص181-183).

([8]) التعريف (ص6). ويذكر ابنه أن أبا الحسين بن سراج قال للقاضي عياض عندما أراد الرحلة إلى بعض الأشياخ: (لهو أحوج إليك منك إليه). التعريف (ص106).

العلم من أمثال أبي عبد الرحمن محمد بن عتاب [1] ومحمد بن علي بن حمدين [2] ومحمد بن أحمد بن خلف المعروف بابن الحاج [3] وغيرهم من أعلام قرطبة [4]. ثم خرج من قرطبة إلى مرسية، وهناك لقي الحافظ أبا علي الحسين ابن محمد الصدفي [5]، فقابل كتبه بأصول الحافظ أبي علي، وسمع عليه كثيرا، وكان له به اختصاص، فحصل له مسموع كثير في مدة يسيرة [6].

وفي رحلته هذه لقي القاضي عياض جماعة من أعلام الأندلس، وأجازه كثير منهم [7]. وقد دامت هذه الرحلة قرابة ثلاثة عشر شهرا، إذ كان وصوله إلى سبتة يوم السابع من جمادى الآخرة من عام ثمان وخمسمائة [8]. ويبدو أن القاضي عياض قد استفاد منها كثيرا، رغم مدتها اليسيرة، إذ أجلسه أهل بلده للمناظرة عليه في المدونة، وهو ابن اثنين وثلاثين عاما أو نحوها، وبعد ذلك بيسير أجلس للشورى [9].

- **توليه القضاء:**

وفي سنة 515هـ القضاء في بلده سبتة، ثم بعد ذلك ولي قضاء غرناطة سنة 531هـ، ولم يلبث فيه إلا يسيرا، حتى صرف عنه عام 532هـ، ثم أعيد إلى قضاء سبتة مرة ثانية عام 539هـ، وكان في ذلك

([1]) انظر ترجمته في: الغنية (ص162-165)، المدارك (8/ 192-193)، الصلة (2/ 348-350)، البغية (2/ 464)، الديباج (1/ 479)، العبر (ص4/ 47).

([2]) الغنية (ص32).

([3]) الغنية (ص48).

([4]) التعريف (ص6-7).

([5]) انظر ترجمته في: الغنية (ص129-138)، المدارك (8/ 193-194)، الصلة (1/ 144-146)، نفح الطيب (2/ 563-565)، الأزهار (3/ 151-154)، البغية (1/ 331)، الديباج (1/ 330-332)، تاريخ دمشق (14/ 321-322) تذكرة الحفاظ (4/ 1253-1254).

([6]) التعريف (ص7-8).

([7]) انظر التعريف (ص9).

([8]) التعريف (ص10).

([9]) التعريف (ص10).

كله مثال القاضي النزيه، محمود الخصال مشكورا عند الناس [1]. ولم يكن ليمنعه شيء من إقامة حدود الله عز وجل، حتى مع من تربطه بهم صحبة، وفي ذلك يقول ابنه محمد: (ومن نوادر أخباره التي اضطره الشرع إليها إقامته حد الخمر على الفتح بن خاقان وذلك أنه قصد إلى مجلس قضائه مخمرا فتنسم بعض شهود المجلس منه رائحة الخمر فأعلم القاضي بذلك، فأمر به فاستثبت في استنكاهه وحده حدا تاما، قال ابنه محمد: وأخبرني بعض أصحابنا قال لي: بعث أبوك إلى الفتح بن خاقان، بعد أن أقام عليه الحد صحبتي ثمانية دنانير وعمامة) [2].

وهذا من حسن خلق القاضي عياض، وإنما أهدى إليه ذلك تطييبا لخاطره. فرحم الله الجميع.

- **شيوخه:**

ترجم القاضي عياض لشيوخه في كتابه المسمى (الغنية)، وهم يقاربون المائة. ثم قال: "وقد تركنا جماعة ممن لقيناهم، وحضرنا مجلس نظرهم من الفقهاء والرواة ممن لم نحمل عنهم الكتب والحديث اقتصارا على ما ذكرناه، وبالله التوفيق"[3].

وقال ابنه محمد: "انتهى أشياخه الذين ضم إلى فهرسته، ممن سمعه أو أجازه، واليسير منهم لقيه وجالسه ولم يسمع منه، إلى مائة شيخ"[4]. كما أنه عقد فصلا في تسمية شيوخه مرتبين على حروف المعجم، ونقل ذلك من كتاب (الغنية) مختصرا [5].

([1]) انظر التعريف (ص10-11)، والصلة (2/ 453).

([2]) التعريف (ص112).

([3]) الغنية (ص227).

([4]) نفسه (ص9-10).

([5]) نفسه (ص119-133).

أما المقري فقد ترجم لهم في الروضة الثالثة الموسومة بـ(روضة البهار في ذكر جملة من شيوخه الذين فضلهم أظهر من شمس النهار)، قال: "أردنا أن نذكر في هذه الترجمة مشاهير شيوخ القاضي الإمام أبي الفضل عياض، رحمه الله تعالى.."[1].

أما شيوخ القاضي عياض الذين أسند عنهم في كتابه الشفا فهم ثلاثة وعشرون شيخا، ثمانية عشرة منهم عن طريق السماع، والباقي وهم خمسة عن طريق الإجازة، وهم: أبو علي الجياني، وأبو عبد الله ابن شبرين وأبو الحسن بن المشرف، وأبو بكر الطرطوشي، وأبو القاسم أحمد بن بقي الحاكم.

أما تلاميذه فقد أخذ عنه خلق كثير، ويكفي أن نعلم أن كتاب الشفا وحده قد قرأه على مؤلفه من لا يحصى كثرة من الأعلام [2].

- **مؤلفاته:**

توزعت حياة القاضي عياض رحمه الله تعالى بين ثلاث مهام: التأليف والتدريس والقضاء. ويبدو أن مهام القضاء كانت تعوقه عن مهمته العلمية في مجالي التدريس والتأليف. يقول في مقدمة كتابه الشفا: ".. فبادرت إلى نكت سافرة عن وجه الغرض، مؤديا من ذلك الحق المفترض، اختلستها على استعجال، لما المرء بصدده من شغل البدن والمال، بما قلده من مقاليد المحنة التي ابتلى بها فكادت تشغله عن كل فرض ونفل، وترد بعد حسن التقويم إلى أسفل سفل.."[3].

قال الخفاجي: (وفي (المقتفى) [4] أن المراد بالمحنة هنا مباشرة القضاء الذي ابتلي به المصنف رحمه الله تعالى، وكأنه صح له بنقل عنه، فإنه ثقة، والقضاء أعظم مصيبة لكونه على خطر عظيم) [1].

([1]) أزهار الرياض (3/ 59).

([2]) أزهار الرياض (4/ 342).

([3]) (1/ 6- 7).

([4]) من شروح الشفا.

وقد عقد ابنه محمد [2] فصلا في تسمية تواليف أبيه، ذكر فيه تسعى عشر كتابا، وقسمها إلى ثلاثة أصناف:

- ✓ صنف أكمله في حياته وقرئ عليه، ذكر فيه عشرة كتب.
- ✓ وصنف تركه في مبيضاته، ذكر فيه ثلاثة كتب.
- ✓ وصنف لم يكمله، ذكر فيه ستة كتب.

أما المقري فقد تحدث عن مؤلفات القاضي عياض في الروضة الخامسة الموسومة بـ(روضة النسرين في تأليفه العديمة النظير والقرين)، قال: (هذه ترجمة نذكر فيها ما كمل من مصنفاته، وما لم يكمل، أو تركه في المبيضة من مؤلفاته..)، وقد سار على نفس التقسيم الذي سار عليه ابن القاضي عياض، مع إضافات[3]. وبلغ بها الأستاذ محمد بن تاويت اثنين وثلاثين مؤلفا، جمعها من مصادر مختلفة، ورتبها على حروف المعجم [4].

وقد لقيت مؤلفات القاضي عياض قبولا كبيرا عند الناس، وأثنى عليها غير واحد من العلماء. ذكر ابنه محمد أنه كان (مليح القلم، من أكتب أهل زمانه) [5]، ووصفه أيضا بأنه كان: (كثير التواليف المستحسنة البارعة في أنواع العلوم) [6]، وقال عنه ابن الابار: (له تواليف مفيدة كتبها الناس، وانتفعوا بها، وكثر استعمال كل طائفة لها) [7]، وقال ابن خلكان: (صنف التصانيف المفيدة) [8]، وقال الذهبي: (صنف

([1]) نسيم الرياض (1/ 57).

([2]) التعريف بالقاضي عياض (ص116–118). وقد أغفل ذكر كثير من مؤلفات والده كما سيتبين فيما يلي.

([3]) انظر أزهار الرياض (4/ 271) وما بعدها.

([4]) ترتيب المدارك ص (كا) (كز).

([5]) التعريف (ص4).

([6]) التعريف (ص5).

([7]) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص308). ومثل هذا القول نقله المقري عن ابن خاتمة في (المزية). انظر أزهار الرياض (5/ 7).

([8]) وفيات الأعيان (3/ 483)، وكذا قال ابن تغري في النجوم الزاهرة (5/ 285).

التصانيف التي سارت بها الركبان) [1]، وقال ابن كثير: (صاحب المصنفات الكثيرة المفيدة) [2]، وقال ابن العماد: (صنف التصانيف البديعة) [3].

ونقل الشيخ عبد الحي الكتاني عن أبي عبد الله محمد الأمين الصحراوي قوله: (انظر إلى عياض فلا ترى تأليفا معتبرا من تواليف أهل الحديث ولا أصحاب السير والفقهاء إلا وجدته مشحونا بكلامه مع أنه لم يرتحل إلى المشرق) [4].

قلت: وهذا أوضح دليل على المكانة العلمية الرفيعة التي تبوأها القاضي عياض عند علماء المشرق، رغم كونه لم يرحل إلى هناك، فكانت كتبه خير سفير لهذا العلم البارز، بل وللثقافة المغربية عموما، ومن ثم قيل: (لولا عياض لما عرف المغرب).

ثانيا: مؤلفات القاضي عياض الحديثية:

للقاضي عياض مقام كبير في علم الحديث لا ينكر، شهد بذلك من ترجموا له من المشارقة والمغاربة، قال ابنه محمد: "كان من أئمة وقته في الحديث وفقهه وغريبه ومشكله ومختلفه، وصحيحه وسقيمه وعلله وحفظ رجاله ومتونه وجميع أنواع علومه"[5]، وقال ابن خلكان: "كان إمام وقته في الحديث وعلومه"[6]. وقد لقي كثيرا من شيوخ الحديث في بلدة سبتة ثم في رحلته إلى الأندلس أشهرهم الحافظ أبو علي الصدفي، فقابل كتبه بأصول الحافظ أبي علي، وسمع عليه كثيرا، وكان له به اختصاص، فحصل له

([1]) تذكرة الحفاظ (4/ 1305)، وكذا قال السيوطي في طبقات الحفاظ (1/ 470).

([2]) البداية والنهاية (12/ 225).

([3]) شذرات الذهب (2/ 138).

([4]) فهرس الفهارس (2/ 804).

([5]) التعريف بالقاضي عياض (ص4).

([6]) وفيات الأعيان (3/ 483).

مسموع كثير في مدة يسيرة [1]. ولما استكمل زاده العلمي انتصب للتأليف، فخلف في هذا الباب مؤلفات بديعة كان عليها معول كثير ممن جاء بعده، وهذه المؤلفات هي:

1. إكمال المعلم بفوائد مسلم [2]:

بهذا الاسم سماه مؤلفه في مقدمته. وهو من جملة مؤلفاته التي أكملها وقرئت عليه [3]. وهذا الكتاب من أهم شروح مسلم، كما به القاضي عياض كتاب المعلم بفوائد مسلم للإمام محمد بن علي بن عمر المازري ت536هـ، وكان الإمام المازري قد كتب إلى القاضي عياض يجيزه في كتابه المعلم وغيره من تواليفه [4].

ويذكر القاضي عياض في مقدمة كتابه أنه تردد في إفراد شرح لصحيح مسلم، ثم ترجح لديه "أن إفراد كتاب لذلك يقطع عن الكتاب "المعلم" وما ضمنه غير موف بالغرض، وإن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنى له، مع ما قد تقرر في "المعلم" من فوائد جمة لا تضاهى، ونكت متقنة، وقف عندها حسن التأليف وتناهى، فيأتي الكلام في ذلك ثانية غير مفاد وكالحديث المعاد، فاستتب الرأي بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف، أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذييل لتمامه والصلة لإكمال كلامه، فنبدأ بما قاله– رضي الله عنه– ونضيف إليه ما استتب وتوالى، فإذا جاءت الزيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهي منها، ثم عطفنا على سوق ما يليه من قوله، ويتطارد الكلام الكلام بيننا نوبا بقوة الله وحوله"[5].

([1]) التعريف (ص7–8).

([2]) مطبوع بتحقيق يحيى إسماعيل في تسع مجلدات، وصدرت طبعته الأولى سنة 1419هـ–1998م، عن دار الوفاء بمصر. وقام الدكتور الحسين بن محمد شواط بدراسة هذا الكتاب دراسة وافية فأجاد وأفاد في مؤلفه "منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم"، وصدرت طبعته الأولى عن دار ابن عفان بالسعودية 1414هـ–1993م. وقد أفدت منه كثيرا في هذه الدراسة.

([3]) التعريف بالقاضي عياض (ص116).

([4]) الديباج المذهب (ص280).

([5]) إكمال المعلم (1/ 73).

منهجه في الكتاب:

يمكن تلخيص المنهج الذي سلكه القاضي عياض في كتابه في النقط التالية [1]:

1. أحيانا يورد أحاديث مسلم بلفظها وأحيانا يورده بمعناها. وأحيانا يورد الحديث برواياته المختلفة وينبه على الزيادات الواردة في غير مسلم.

2. التنبيه على اختلاف روايات مسلم، وبيان ما في بعضها من وهم، وترجيح الصواب منها، وقد كثرت عناية القاضي عياض بهذا الباب مع الدقة والتحرير مما دل على سعة حفظه لروايات صحيح مسلم، واستحضاره لمختلف الروايات التي تحمل بها الصحيح.

3. التنبيه على ما في متون بعض أحاديث مسلم من وهم واضطراب أو تصحيف.

4. العناية الفائقة بضبط الأسانيد والمتون، ففي الأسانيد اهتم كثيرا بضبط أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم وألقابهم. أما في المتون فقد اهتم بضبط ألفاظها، مستفيدا مما تلقاه عن شيوخه سماعا أو وقف عليه في كتبهم أو كتب الرجال.

أما منهجه في شرح الأحاديث فهو يشرح الأحاديث بالقرآن الكريم، ويشرح الحديث بالحديث وبآثار السلف وأقوال أهل العلم، وبما ورد في لغة العرب. وقد استفاد من شروح سابقيه خاصة المتعلقة منها بالموطأ والصحيحين، وقد أكثر النقل عن خمسة منها هي: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، وشرح البخاري للمهلب ابن أبي صفرة، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود للخطابي، والمنتقى في شرح الموطأ للباجي، والنصيحة في شرح البخاري لأحمد بن نصر الداودي. كما استفاد من كتب الغريب

([1]) لخصت هذا من كتاب منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم لشواط (ص226-233).

كغريب الحديث للهروي. كما استفاد من شيوخه مما شافهوه به في تصحيح الروايات، وضبط الألفاظ، وبيان العلل، وتوضيح المشكل [1].

أثره في المؤلفات بعده:

نظرا للقيمة العلمية التي يمثلها إكمال المعلم، وما تضمنه من تحقيقات وفوائد علمية، فقد غدا مصدرا معتمدا لكل من تصدى لشرح مسلم، يقول الدكتور شواط: "تمثل مادة هذا الكتاب المحور الأساسي الذي دارت عليه مادة ما تأخر عنه من شروح مسلم بسطا واختصرا، ونقلا للب ما فيه من الفوائد، ولست أبالغ إذا قلت إننا إذا حذفنا من هذه الكتب المادة المنقولة عنه والمستفادة منه لا نكاد نجد فيها إضافات أساسية، بما في ذلك كتاب المنهاج للنووي، دون غض من أقدارهم ولا استهانة بعظيم أعمالهم، بل لابد من ذكر الفضل لأهله، وقد وفوا رحمهم الله القاضي حقه في نقلهم عنه، واعترافهم له بفضل السبق"[2].

وأهم شروح مسلم التي استفادت منه مرتبة بحسب وفيات أصحابها، هي:

1. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط للحافظ ابن الصلاح ت643هـ.

2. المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للإمام أحمد بن إبراهيم القرطبي ت656هـ.

3. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام يحي بن شرف النووي ت676هـ، وهو أشهر شرح لمسلم، ويعتبر كتاب إكمال المعلم أهم المصادر التي بنى عليها النووي كتابه، وهو تارة يصرح باسم القاضي عياض، وتارة لا يصرح. وقد نقل النووي عن القاضي عياض كثيرا "بحيث لا يكاد

([1]) انظر منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم لشواط (ص191-201).

([2]) المرجع السابق (ص327).

يمر شرح لحديث دون أن ينقل عنه في الغالب، ولو جردنا المنهاج من مادة إكمال المعلم لما بقيت فيه غالبا إلا المباحث الجزئية"[1].

أما أهم شروح البخاري التي نقلت عن إكمال المعلم فهو شرح الحافظ ابن حجر "فتح الباري"، وقد أكثر هو الآخر من النقل عنه.

2. مشارق الأنوار على صحاح الآثار [2]:

بهذا العنوان سماه مؤلفه في مقدمته. وهذا الكتاب أخرجه من مبيضته أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنصاري المعروف بالطراز، قال ابن الخطيب في ترجمته: (تجرد آخر عمره إلى كتاب (مشارق الأنوار) تأليف القاضي أبي الفضل عياض، وكان قد تركه في مبيضة، في أنهى درجات النسخ والإدماج والإشكال، وإهمال الحروف حتى اخترمت منفعتها، حتى استوفى ما نقل منه المؤلف، وجمع عليها أصولا حافلة، وأمهات جامعة، من الأغربة وكتب اللغة، فتخلص الكتاب على أتم وجه وأحسنه، وكمل من غير أن يسقط منه حرف ولا كلمة) [3].

قيمته العلمية:

أثنى على مشارق الأنوار جلة من العلماء المشارقة والمغاربة، قال ابن الخطيب: "والكتاب في ذاته لم يؤلف مثله"[4]. وأنشد فيه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح:

مشـــــارق أنـــــوار تســـــنت بســـــبتة وذا عجـــب كـــون المشـــارق بالغـــرب [1]

([1]) المرجع السابق (ص329).

([2]) طبع بالمطبعة المولوية بفاس على نفقة السلطان المولى عبد الحفيظ سنة 1328هـ، ثم طبع طبعة مصورة عن هذه الطبعة في بيروت سنة 1973هـ.

([3]) الإحاطة (3/ 42).

([4]) الإحاطة (3/ 42).

وعقب المقري قائلا: (لا يعرف الفضل لذوي الفضل إلا ذو الفضل) [2].

وقال عنه السخاوي: ".. ومنها كتاب المشارق للقاضي عياض، وهو أجل كتاب جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، لكنه خصه بالموطأ والصحيحين، مع ما أضافه إليه من مشتبه الأسماء والأنساب"[3]. وقال ابن خلكان: "هو كتاب مفيد جدا في تفسير غريب الحديث المختص بالصحاح الثلاثة"[4]. وقال ابن فرحون: "هو كتاب لو كتب بالذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلا في حقه"[5]. وقال المقري: "هو من أجل الدواوين وأنفعها"[6].

منهجه في تأليفه:

استهل القاضي عياض كلامه في مقدمة الكتاب ببيان تساهل أكثر رواة الحديث في الأخذ والأداء، وعدم اهتبالهم بالضبط والإتقان، ومقابلة الكتاب وتصحيحه، ما ينتج عنه التحريف والتصحيف. وأنحى باللائمة على "من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه وربما كان غلطه في ذلك أشد من استدراكه" وبين أن الصواب في ذلك هو إيراد الرواية على وجهها، والتنبيه على ما فيها من خطأ. وهذه كانت طرقة السلف. فأما الجسارة في هذا الأمر فخسارة، ومثل لذلك بما أصلحه أبو عبد الله ابن وضاح في الموطأ على يحيى بن يحيى، وبما أصلحه القاضي الكناني. قال: والصحيح ما جاءت به الرواية، وكثير من ذلك الإصلاح غلط بين.

([1]) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار ص308، وورد في أزهار الرياض (4/ 186) بلفظ: (تبدت) عوض (تسنت).

([2]) أزهار الرياض (4/ 186).

([3]) فتح المغيث (4/ 29).

([4]) وفيات الأعيان (3/ 483).

([5]) الديباج المذهب (1/ 170).

([6]) أزهار الرياض (4/ 342). وذكر هناك جملة من الأشعار التي قيلت في مدح هذا الكتاب. انظر أزهار الرياض (4/ 343-346).

فهذا الذي دفع بالقاضي عياض إلى تأليف هذا الكتاب في ضبط ألفاظ الأمهات الثلاث: الموطأ والصحيحين التي أجمع العلماء على تقديمها، خاصة أنه لم يؤلف في هذا الشأن كتاب مفرد إلا ما كتبه الدار قطني في تصحيف المحدثين، وأكثره مما ليس في هذه الكتب. وما صنعه الإمام أبو سلمان الخطابي في جزء لطيف، وإلا ما جمعه الحافظ الغساني في كتابه تقييد المهمل. وقد وصفه القاضي عياض بالإجادة، وانتقده لكونه "اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء واستدركت عليه فيما ذكر أشياء فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء"[1].

وقد رتب القاضي عياض مؤلفه هذا على حروف المعجم بترتيب المغاربة، ورتب ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف على ذلك الترتيب، رغبة منه في التسهيل والتقريب. وعقد فصلا في كل حرف لبيان وضبط أسماء الأماكن والبلاد التي يقع فيها تصحيف لكثير من الرواة.

وقد تكلم المؤلف على أحاديث هذه الكتب الأمهات إسنادا ومتنا. أما الإسناد فقد نص على مشكل الأسماء والألقاب، ومبهم الكنى والأنساب. وأما المتن فقد أتقن ضبط الألفاظ الواقعة فيه بحيث لا يلحقها تصحيف، وشرح معانيها بحسب ما تمس الحاجة إليه، وأما الألفاظ التي اختلفت الرواية فيها، فقد نبه على ذلك، ورجح ما يراه صوابا منها معتمدا المعايير العلمية الدقيقة التالية:

1. بمقابلتها بما ورد في حديث آخر رافع للاختلاف مزيل للإشكال [2].
2. اعتمادا على المعروف من كلام العرب.
3. بالنظر إلى الأليق بمساق الكلام [3].

([1]) (ص6).

([2]) انظر مثلا (ص13).

([3]) انظر مثلا (ص12).

4. اعتمادا على كلام الأئمة قبله الذين بينوا المصحف من تلك الألفاظ.

5. اعتمادا على خبرته الشخصية التي اكتسبها في هذا الشأن بتحقيق النظر وكثرة البحث.

هذا وقد مهد القاضي عياض لمؤلفه بذكر أسانيده في الموطأ والصحيحين ليعلم مخرج الرواية التي ينص عليها عند الاختلاف.

أثره في المؤلفات بعده:

يعتبر كتاب مشارق الأنوار من مصادر ابن الصلاح في مقدمته، خاصة في النوع الثالث والخمسين في معرفة المؤتلف والمختلف، يقول في خاتمة هذا النوع: "هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة، إن شاء الله تعالى. ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه. وفي بعضها من خوف الانتقاض ما تقدم في الأسماء المفردة. وأنا في بعضها مقلد كتاب القاضي عياض، ومعتصم بالله فيه وفي جميع أمري، وهو سبحانه أعلم"[1]. كما استفاد منه جملة من شراح الحديث في مقدمتهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

3. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع [2]:

هذا الكتاب فصل الحديث فيه عن صور التحمل والأداء. ولعله كان تلبية لرغبة بعض السائلين في إفراد مؤلف في هذا الموضوع، خاصة وأن القاضي عياض يصرح أنه لم يقف على تصنيف مفرد في ذلك. يقول في مقدمته: "أيها الراغب في صرف العناية إلى تلخيص فصول في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية، وما يصح منها وما يتزيف، وما يتفق فيه من وجوهها ويختلف.. ولم يعتن أحد بالفصل الذي رغبته كما يجب، ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما

([1]) (ص206).

([2]) مطبوع بتحقيق السيد أحمد صقر، ونشرته دار التراث–القاهرة والمكتبة العتيقة–تونس، بدون تاريخ.

رغب، فأجبتك إلى بيان ما رغبت من فصوله، وجمعت في ذلك نكتا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله"[1].

قيمته العلمية:

قال ابن حجر في سياق سرد من ألف في مصطلح الحديث: ".. ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه (الإلماع)"[2].

وأنشد فيه ابن جابر قائلا:

يا طالبـــا علـــم الحـــديث وحملـــه لجميـــع مـــا يـــروى مـــن الأنـــواع

تبيـــين ذلـــك كلـــه لعيـــاض في تأليفـــه الموصـــوف بالإلمـــاع

... في أبيات ذكرها [3].

ويقول الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ: "ومن أهم ما وجدت فيها-المكتبة الظاهرية بدمشق-نسخة قديمة من رسالة القاضي عياض في علم المصطلح [4] كتبها ابن أخيه سنة 595هـ.. فإذا هي من أنفس ما صنف في موضوعها، وقد سما بها القاضي عياض إلى أعلى درجات العلم، والتدقيق في عصره. والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك

([1]) الإلماع (ص3-5).

([2]) نزهة النظر (ص5).

([3]) أزهار الرياض (4/ 347).

([4]) يقصد كتاب الإلماع.

من الرغم على مرور سبعة قرون عليها. فإن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان "تحري الرواية والمجيء باللفظ" يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوربا وأمريكا"[1].

ومع أن كتاب الإلماع هو الكتاب الوحيد الذي ألفه القاضي عياض في علوم الحديث، لكنه وحيد في بابه، بديع في تصنيفه، لم يسبقه واحد–فيما أعلم–إلى جمع شتات موضوعه في مؤلف واحد، وإلى هذا المعنى أشار القاضي عياض في مقدمته بقوله: "ولم يعتن أحد بالفصل الذي رغبته كما يجب، ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب، فأجبتك إلى بيان ما رغبت من فصوله، وجمعت في ذلك نكتا غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله"[2]. وبعد كلامه عن الإجازة قال: "وقد تقصينا وجه الإجازة بما لم نسبق إليه، وجمعنا فيه تفاريق المجموعات والمسموعات والمشافهات والمستنبطات بحول الله وعونه"[3].

منهجه في تأليفه:

قسم القاضي عياض كتابه إلى أبواب، وجعل الأبواب الخمسة الأولى بمثابة تمهيد لموضوع الكتاب. تحدث في الأول منها عن وجوب طلب علم الحديث وحفظه وضبطه، وفي الثاني عن شرف علم الحديث وأهله، والثالث في آداب طالب الحديث، والرابع عن ما يلزم من إخلاص النية في طلب الحديث، والخامس متى يستحب سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير، ليخلص بعد ذلك إلى الباب السادس وما تلاه من أبواب وهي لباب الكتاب حي فصل القول في أنواع الأخذ وأصول الرواية، وهي على ثمانية أنواع: السماع والقراءة والمناولة والكتابة والإجازة والإعلام والوصية والوجادة. وذكر اختلاف العلماء فيها، وبين المختار

([1]) (ص12) المكتبة العصرية بيروت الطبعة الأولى 1423–2002.

([2]) (ص5). أما تعقيب الأستاذ أحمد صقر على هذا الكلام بأنه "ليس على إطلاقه، بل هو مقصور على أهل المغرب، فهم الذين ليس لهم تأليف في علوم الحديث قبل كتابه، أما أهل المشرق فلهم فيه تآليف كثيرة" مقدمة المحقق (ص21). فلا يتجه، إذ مراد القاضي عياض– والله أعلم–أنه لم يقف على تأليف مفرد في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، لا على المعنى الذي فهمه المحقق، فمثل القاضي عياض في مقامه العلمي لا يخفى عليه سبق المشارقة إلى التأليف في علوم الحديث.

([3]) (ص107).

عندهم فيها. ثم ختم الكتاب بباب جامع لآثار مفيدة وآداب حميدة. وهو مقتف في ذلك أثر من سبقه من أهل العلم وفي مقدمتهم الإمام مالك الذي ختم كتابه الموطأ بكتاب الجامع.

وهو يروي الأحاديث والآثار بأسانيده عن شيوخه، وقد تضمن الكتاب إلى جنب الأحاديث الصحاح والحسان، أحاديث ضعيفة وموضوعة، وقد نبه عليها المحقق أحمد صقر جزاه الله خيرا [1].

وهو وفي لإمامه مالك رحمه الله، كلما وجد له قولا في المسألة قدمه في الذكر، ثم أعقبه ببقية أقوال أهل العلم، ويذكر اختلاف العلماء في المسألة، وغالبا يرجح ما يراه راجحا عنده.

أثره في المؤلفات بعده:

نظرا لأهمية كتاب الإلماع، وتميزه في بابه، غدا مصدرا لكثير ممن ألف في علوم الحديث، وفي طليعتهم أبو عمرو ابن الصلاح (ت642هـ) في مقدمته المشهورة، الذي انتفع به وصرح بأنه قد قلده [2]، لكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه ولا يشير إليه، كما استقى منه كل من دار في فلك مقدمته كالعراقي والزركشي والبقاعي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والبلقيني وابن جماعة وغيرهم [3]. كما استفاد منه جملة من شراح الحديث وفي طليعتهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

4. بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع [4] من الفوائد [5]:

([1]) انظر الإلماع (ص17-34-46-51-66-214).

([2]) انظر مثلا (ص98، 97 و206).

([3]) انظر مقدمة السيد أحمد صقر، (ص29).

([4]) صحيح، أخرجه البخاري 5189 كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل، والنسائي في السنن الكبرى (5/ 354) من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها.

([5]) نشرته وزارة الأوقاف المغربية سنة 1975 بتحقيق الأساتذة: صلاح الدين الأدلبي ومحمد الحسن أجانف ومحمد عبد السلام الشرقاوي.

هذا الحديث تناوله بالشرح كثير من العلماء في ثنايا كتبهم، ومنهم من أفرده بالتأليف، لكن يبقى شرح القاضي عياض هو أجمع هذه الشروح وأوسعها، ومنه أخذ غالب الشراح بعده، كما ذكر الحافظ ابن حجر [1]. وناهيك بها شهادة من الحافظ. ووصفه ابن خلكان بأنه شرح مستوفى [2].

وقد ذكر القاضي عياض هذا الكتاب في سياق شرحه لحديث أم زرع في كتابه إكمال المعلم، قال: "قد ألفنا في حديث أم زرع قديما كتابا مفردا كبيرا، وذكرنا فيه جميع زياداته، وبسطنا شرح معانيه، واختلاف رواياته وتسمية رواته ولغاته، وخرجنا فيه من مسائل الفقه نحو عشرين مسألة، ومن غريب العربية مثلها، وهو كثير بأيدي الناس"[3]. وألفه جوابا لبعض من سأله شرح هذا الحديث، وتفسير مشكله. وسلك فيه طريقة المحدثين. يقول في مقدمته: "ورأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه، مع اختلاف ألفاظ نقلته، وزيادات بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك على إسناده، وشرح غريبه وعويص إعرابه ومعاني فصوله وما يتعلق به من فقه وتنقدح منه من فائدة ويتجه فيه من وجه، بحول الله تعالى) [4].

وقد استهل القاضي عياض شرح هذا الحديث بسوق رواياته، وأسندها عن شيوخه، وذكر ما بينها من اختلاف وزيادات، وتقديم وتأخير، قال "فجئنا بأكملها رواية وأتمها سياقا"[5]. ثم ذكر اختلاف العلماء في وقف هذا الحديث أو رفعه، ورجح ما ذهب إليه الخطيب البغدادي والدار قطني أن المرفوع منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قوله لعائشة: كنت لك كأبي زرع لأم زرع، وما عداه من كلام عائشة رضي الله عنها حدثت به النبي صلى الله عليه وسلم [6]. ثم تكلم على بعض ألفاظه وتوجيهها من حيث اللغة. وبين ما اشتمل عليه الحديث من معاني الفقه، وكان اعتماده كثيرا على فقهاء المالكية. ثم فسر ما فيه من

([1]) فتح الباري (6/ 164).

([2]) وفيات الأعيان (3/ 483).

([3]) (7/ 471). وفي الكتاب المنقول عنه تكرار وارتباك في العبارة أصلحته وأثبت ما أراه صوابا. والله أعلم.

([4]) (ص1-2).

([5]) (ص2).

([6]) (ص21-22).

غريب الألفاظ، وأبان عن معانيها، وتكلم على إعرابها، وتتبع في ذلك أقوال النسوة واحدة واحدة، يقول غريب قول الأولى.. ثم يذكره، غريب قول الثانية.. وهكذا. ثم ختم هذا الشرح الحافل بـ"ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة، والأبواب الملقبة بالبديع في هذه الصناعة..."[1]، ومما قال فيه: "وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة في الروايات المشهورة من الكلام الفصيح الألفاظ الصحيح الأغراض، البليغ العبارة البديع الكناية والإشارة، الرفيع التشبيه والاستعارة، وبعضهن أبلغ قولا، وأعلى يدا وأكثر طولا، وأمكن قاعدة وأصلا، وكلام بعضهن أكثر رونقا وديباجة، وأرق حاشية وأحلى مجاجة، وبعضهن أصدق في الفصاحة لهجة، وأوضح في البيان محجة، وأبلغ في البلاغة والإيجاز حجة"[2]. واعتبره محقق الإلماع الأستاذ أحمد صقر "من أروع فصول البلاغة التطبيقية في الكتب العربية، وهو يكشف عن ناحية مجهولة من مناحي عظمة عياض، وهي الناحية البلاغية التي تجلت فيها شخصيته وبرز فيها رأيه، وتجلى ذوقه الرقيق، ونقده الدقيق"[3].

5. الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم:

أجمعت المصادر التي ترجمت للقاضي عياض على نسبة هذا الكتاب إليه، وفي مقدمتها ابنه أبو عبد الله محمد الذي ذكر أن هذا الكتاب مما أكمله القاضي عياض من مؤلفاته، وقرئ عليه في حياته [4]. وقد نص مؤلفه القاضي عياض على عنوانه في مقدمته، قال: (ترجمته بالشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم) [5]، وعلى هذا أجمعت المصادر أيضا، بخلاف الذهبي [1]. وقد قرأه على مؤلفه من لا يحصى كثرة من الأعلام [2].

([1]) (ص186).

([2]) (ص186).

([3]) الإلماع، مقدمة المحقق (ص20).

([4]) التعريف بالقاضي عياض (ص116).

([5]) الشفا (1/ 8).

قيمته العلمية:

هذا الكتاب طبقت شهرته الآفاق، وسارت بذكره الركبان وملأ الدنيا وشغل الناس، ولم يكد يخلو عصر من العصور إلا ونجد فيه من اهتم بهذا الكتاب وألف عليه. ولقد تجلى هذا الاهتمام في أكثر من مظهر:

1. موضوعه الذي أبدع فيه.
2. أقوال العلماء فيه.
3. تدريسه.
4. كثرة الشروح والمؤلفات عليه.
5. أثره في المؤلفات من بعده.

1. موضوعه الذي أبدع فيه:

وهو الحديث عن حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم وبيان ما يجوز وما لا يجوز في حقه صلى الله عليه وسلم، وهو لباب الكتاب كله. قال ابن فرحون: "أبدع فيه كل الإبداع وسلم له أكفاؤه كفاءته فيه ولم ينازعه أحد في الانفراد به ولا أنكروا مزية السبق إليه بل تشوفوا للوقوف عليه وأنصفوا في الاستفادة منه وحمله الناس وطارت نسخة شرقا وغربا"[3]. وقال عنه المقري: "بذ فيه المؤلفين وأربى وحاز قصب السبق به

([1]) سماه في تذكره الحفاظ (4/ 1305) (الشفا في شرف المصطفى صلى الله عليه وسلم)، ولعله وقع له ذلك في نسخة ما، وأيا كان فهو خلاف ما سماه به مؤلفه القاضي عياض.

([2]) أزهار الرياض (4/ 342).

([3]) الديباج المذهب (1/ 49).

دونهم"[1]. وقال ابن العماد الحنبلي: "ومن مصنفاته الشفا الذي لم يسبق إليه"[2]. وقال عنه عماد الدين يحي بن أبي بكر العامري: "ومما لم ينسج على منواله ولا سمحت القرائح بمثاله كتاب الشفا للإمام القاضي عياض ابن موسى اليحصبي رحمه الله تعالى"[3].

قلت: وهو كما قالوا فلا أعلم أحدا-على حد علمي-سبق إلى التأليف في موضوع الشفا. والقاضي عياض نفسه يصرح في خاتمة كتابه بأنه لو وجد في سلفه من سبقه لكفى نفسه مؤونة التأليف في ذلك ولكنه لم يجد يقول في ذلك: "وقد سفرت فيه عن نكت تستغرب وتستبدع، وكرعت في مشارب من التحقيق لم يورد لها قبل في أكثر التصانيف مشرع، وأودعته غير ما فصل وددت لو وجدت من بسط قبلي الكلام فيه أو مقتدى يفيدنيه عن كتابه أو فيه لأكتفي بما أرويه عما أرويه"[4].

إن الجديد في كتاب الشفا للقاضي عياض يتمثل في جانبين: جانب الموضوع، وجانب المنهج.

أما من حيث الموضوع فهو حديثه عن حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم على نحو لم يسبق إليه كما ذكرت قبل. وأما من حيث المنهج فتلك الطريقة المتميزة التي سلكها في كتابة هذا الموضوع، حيث استخدم جملة من العلوم من تفسير وحديث وفقه وأصول وعقائد وآداب، وهي طريقة مبتكرة في كتابة السيرة النبوية، وأعطت بعدا واسعا لهذا الفن.

إن الجانب السردي الذي التزمه أكثر الذين ألفوا في السيرة النبوية قبل القاضي عياض فوت عليهم فرصة التدخل وتعليل الأحداث وإبداء آرائهم في قضايا السيرة إلا في مواضع معدودة، وظل هذا المنهج يلقي بظلاله على أغلب المؤلفين في هذا الفن، على حين نجد أن الجانب الموضوعي الذي سلكه القاضي عياض في الشفا مكنه من توزيع المادة العلمية في تقسيم منظم، وجعل شخصيته الناقدة تبرز في أكثر من

([1]) أزهار الرياض (4/ 271).

([2]) شذرات الذهب (4/ 138).

([3]) بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل (1/ 6).

([4]) الشفا (2/ 312).

موضع لتفسير آية أو شرح حديث أو توجيه قول.. أو ما إلى ذلك. وعليه فنستطيع أن نقول وبكل اطمئنان إن كتاب الشفا إضافة جديدة ومتفردة في مكتبة السيرة النبوية، وإن صاحبه القاضي عياض بهذا الإبداع كان سابقا لعصره، ولم ينازعه أحد في الانفراد به ولا أنكروا مزية السبق إليه.

2. أقوال العلماء فيه:

وهي أقوال تنبئ عن تقدير بالغ من هؤلاء العلماء لكتاب الشفا منذ زمن مؤلفه وإلى يومنا هذا. فقد نقل المقري عن الشيخ ابن جابر الوادي آشي وغيره أن القاضي عياض أوقف شيخه أبا بكر ابن العربي (543هـ) على كتاب الشفا، فقال له: "بارك الله فيك يا أبا الفضل، واستحسنه جدا"[1].

وقال ابن تيمية (ت728هـ): "أحسن فيه وأجاد بما فيه من تعريف حقوق خير العباد وفيه من الأحاديث الصحيحة والحسان ما يفرح به كل من عنده إيمان"[2].

وقال الحافظ الذهبي (ت748هـ) في سياق ترجمة القاضي عياض: "تواليفه نفيسة وأجلها وأشرفها كتاب الشفا... والله يثيبه على حسن قصده، وينفع بشفائه، وقد فعل"[3].

وقال عنه ابن فرحون (ت799هـ): "أبدع فيه كل الإبداع، وسلم له أكفاؤه كفاءته فيه، ولم ينازعه أحد في الانفراد به، ولا أنكروا مزية السبق إليه، بل تشوفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه، وحمله الناس، وطارت نسخه شرقا وغربا"[4].

واعتبره علي القاري (ت1014هـ) (أجمع ما صنف في بابه) [5].

([1]) أزهار الرياض (4/ 272 و5/ 81).

([2]) الرد على البكري (ص58-59).

([3]) سير أعلام النبلاء (20/ 416).

([4]) الديباج المذهب (1/ 49).

([5]) شرح القاري على الشفا (1/ 2).

وحلاه المقري (ت1041هـ) بقوله: "بلغ فيه الغاية القصوى وكان فيه لضرب الإحسان مرتشفا، وبذ فيه المؤلفين وأربى وحاز قصب السبق به دونهم، وطار صيته شرقا وغربا، وقد لهجت به العامة عجما وعربا، ونال به مؤلفه وغيره من الرحمان قربا، وفضائل هذا الكتاب لا تستوفى. ويرحم الله القائل:

كلهـــم حـــاول الـــدواء ولكـــن مـــا أتـــى بالشـــفاء إلا عيـــاض"[1]

وها هنا سؤال: ما هو سر هذا القبول الذي حظي به كتاب الشفا بين المسلمين مشرقا ومغربا؟

1. والجواب في نظري مرده إلى أمرين: الإخلاص لله عز وجل، فلولا أن صاحبه القاضي عياض رحمه الله أخلص نيته لله عز وجل في تأليفه، وكتبه منافحا عن مقام النبوة عموما، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم خصوصا، وكتبه بمداد حبه للنبي صلى الله عليه وسلم، لولا ذلك ما كتب لهذا الكتاب كل هذا الخلود وهذا الاشتهار وهذا الانتشار، وعلى قدر النية يكون الجزاء.

2. موضوعه الذي تحدث فيه، وهو ما ينبغي للنبي صلى الله عليه وسلم من حقوق، وتقرير عصمته وعصمة الأنبياء عموما، وهذه الأمور تلزم المسلم في كل زمان ومكان، وهي أمور يعرض لها في هذا البلد أو ذاك من يطعن فيها ويشكك في مصداقيتها، ويتطاول بلسانه على مقام النبوة، وإلى يومنا هذا كما نجد عند المسشرقين وأذنابهم من أبناء جلدتنا، فلا غرو إذن أن تكون الحاجة ماسة دائما وأبدا إلى كتاب مثل الشفا يكون معتمد المسلم في معرفة هذه الحقوق، والرد على من يطعن في مقام النبوة.

3. **تدريسه:**

([1]) أزهار الرياض (4/ 271-272).

حظي كتاب (الشفا) بمكانة جليلة في أوساط الخاصة والعامة، وتوالى الملوك المغاربة على العناية به، وتخصيص كراسي لتدريسه، والوقف على ذلك، كما كان له حضور بارز وقوي في حلقات الدرس، وكانت بعض الزوايا والمدارس في المغرب تقوم على تدريسه، وزاحم في ذلك كتاب الموطأ والصحيحين.

وأول من درس كتاب الشفا هو مؤلفه القاضي عياض نفسه، فقد نقل عنه المقري قوله: "إن هذا الكتاب قرأه على ما لا يحصى كثرة"[1]. ونقل عن عبد الرحمن بن أحمد الأزدي قوله: "دخلت مجلس القاضي أبي الفضل عياض إذ كان قاضيا عندنا بغرناطة وبه جماعة من الطلبة والأعيان يسمعون تأليفه المسمى بالشفا.."[2]. وقال المقري: "وقد قرأ كتاب الشفا على مؤلفه من لا يحصى كثرة من الأعلام"[3].

أما عن عناية الملوك المغاربة بكتاب (الشفا) فيذكر المؤرخون أن السلطان أبا عنان المريني أمر بتدريس الشفا في جامع القرويين [4]، كما أنه حبس على قراءة الشفا بمساجد فاس كما يفيده نص عند المقري [5]. أما السلطان أبو الحسن المريني فقد ذكر محمد بن مرزوق التلمساني أنه قرأ بين يديه الشفا غير مرة [6].

وفي مراكش أقرأ التاودي بن سودة كتاب الشفا بأمر السلطان بضريح القاضي عياض، وكان يحضره الخاصة من العلماء وكبار رجال الدولة [7].

وكما حظي (الشفا) بعناية الملوك، حظي أيضا بعناية الزوايا، حيث كان أحد الكتب المقررة في التدريس. فالزاوية الناصرية مثلا، وهي من أكبر الزوايا التي لها اهتمام بالحديث وعلومه، كان (الشفا) من

([1]) أزهار الرياض (1/ 13).

([2]) أزهار الرياض (3/ 13).

([3]) المصدر نفسه (4/ 342).

([4]) انظر جامع القرويين للدكتور عبد الهادي التازي (2/ 372).

([5]) أزهار الرياض (5/ 86)، ونقله عنه المراكشي في الإعلام (1/ 347).

([6]) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا الحسن (ص277).

([7]) الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة لأبي الربيع سليمان الحوات (2/ 698).

جملة الكتب الحديثية التي تدرس بها إلى جنب الكتب الستة [1]. وقد داوم الشيخ محمد بن ناصر الدرعي على تدريس الحديث خاصة الكتب الستة دراية طوال أيام السنة فيما بين الظهرين [2].

والزاوية الكتانية هي الأخرى كان (الشفا) يدرس فيها يوميا إلى جنب الصحيحين والموطأ وأبي داود والشمائل، مما جعلها مقصدا للوارد والصادر [3]. وكان الشيخ محمد ابن عبد الكبير الكتاني يدرس فيها جملة من كتب السنة النبوية من بينها كتاب الشفا [4].

وفي فاس نجد المغاربة يخصصون أوقافا للتدريس بكرسي ظهر الصومعة الذي يعد من أهم الكراسي العلمية التي تعاقب عليها علية القوم بالقرويين، وكان الشفا من جملة الكتب المقررة للتدريس بهذا الكرسي إلى جنب صحيح البخاري ورسالة ابن أبي زيد وتفسير الثعلبي وحلية الأولياء [5].

4. الشروح والمؤلفات على الشفا:

لا عجب أن يكون كتاب (الشفا)، وهو بهذه القيمة العلمية التي ذكرنا، ومؤلفه هو القاضي عياض المجمع على إمامته، موضع اهتمام العلماء، فيتناولوه بالشرح والاختصار والتعقيب والتخريج والنظم... وهذه العناية التي توالت على هذا الكتاب منذ زمن مؤلفه وإلى يومنا هذا، دليل واضح على القبول الكبير الذي كتب له في الخافقين. قال المقري: (وقد اعتنى الأئمة بشرح هذا الكتاب والتعليق عليه) [6].

([1]) دور الحديث في العالم الإسلامي: الحسين وكاك (ص336).

([2]) مدرسة الإمام البخاري في المغرب: يوسف الكتاني (2/ 510).

([3]) دور الحديث: وكاك (ص362).

([4]) دور الحديث: وكاك (ص362).

([5]) جامع القرويين: د. عبد الهادي التازي (2/ 376).

([6]) أزهار الرياض (4/ 308).

نسيم الرياض شرح الشفا للقاضي وهذه الشروح والمؤلفات كثيرة جدا، لكن أشهرها مما بين أيدينا حتى الآن شرحان اثنان هما:

1. عياض لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي المصري الحنفي (ت1069هـ)، وهو أشهر شروح الشفا على الإطلاق، مطبوع في أربعة مجلدات، يقول عنه عبد الحي الكتاني: "لا أفيد منه ولا أوسع منه في شروح الشفا كلها المشارقة والمغاربة"[1]. وهو كما قال، وليس في شروح الشفا التي وقفت عليها المغربية منها والمشرقية من يضاهيه في سعته وفي تحقيقاته. ولا يكاد يقاربه في ذلك إلا شرح القاري.

2. شرح الشفا للشيخ ملا على القاري بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي (ت1014هـ) [2]. وشرحه على الشفا ذكره الشوكاني [3]، وبروكلمان، وسماه (رفع الخفاء عن ذات الشفاء) [4]. وقد طبع مرارا.

5. أثر كتاب (الشفا) في المؤلفات بعده:

جانب آخر تبرز فيه القيمة العلمية لكتاب الشفا، هو اعتماده مرجعا لكثير من المؤلفات بعده وإلى يومنا هذا، وإن رجوع هؤلاء المؤلفين إلى هذا الكتاب الجليل، واستفادتهم منه، وإحالاتهم عليه، لدليل واضح على أهميته وقيمته العلمية، خاصة وفيهم أعلام كابن القيم وابن كثير وابن حجر والسيوطي والمناوي... وغيرهم. قال ابن الأبار في سياق ترجمة القاضي عياض: "له تواليف مفيدة كتبها الناس، وانتفعوا بها، وكثر استعمال كل طائفة لها"[5]. وقال ابن فرحون في سياق حديثه عن الشفا: "بل تشوفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه"[6].

([1]) فهرس الفهارس (1/ 377).

([2]) انظر البدر الطالع (1/ 445).

([3]) البدر الطالع (1/ 445).

([4]) تاريخ الأدب العربي (6/ 270)، وذكر جملة من مخطوطاته وطبعاته.

([5]) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص308). ومثل هذا القول نقله المقري عن ابن خاتمة في (المزية). انظر أزهار الرياض (5/ 7).

([6]) الديباج المذهب (2/ 49).

ونظرا لطبيعة المادة العلمية المتنوعة التي تضمنها كتاب الشفا لم يقتصر أثره على كتب السيرة فحسب، بل تعداه إلى كتب العقيدة والتفسير والحديث والفقه والتاريخ والرحلات...

وهذا الاهتمام الكبير بهذا الكتاب من قبل هؤلاء الأعلام مرده في نظري إلى ثلاثة اعتبارات:

أولا: المكانة العلمية المتميزة لصاحبه القاضي عياض رحمه الله تعالى.

ثانيا: القيمة العلمية التي يكتسبها كتاب الشفا، وكونه فريدا في موضوعه.

ثالثا: مضمون الكتاب الذي توزع على التفسير والحديث والسيرة والفقه وعلم الكلام.

ولم يقتصر هؤلاء على مجرد النقل عنه، بل انتقدوه وتعقبوه واستدركوا عليه في مسائل عدة، ولعل أكبر تهمة وجهت إلى القاضي عياض في كتابه الشفا تمثلت في جانبين:

1- غلوه في جانب العصمة.

2- إيراده للأحاديث الضعيفة والموضوعة.

أما الجانب الأول فتلخصه عبارة ابن تيمية المشهورة (لقد غلا هذا المغيربي!). وأما الجانب الثاني فقد ذكره ابن تيمية أيضا في سياق رده على أحد الرافضة، وذكر أن في الشفا من الأحاديث والآثار ما لا أصل له [1]، كما ذكره الذهبي في سياق ترجمته للقاضي عياض، واتهمه بأنه محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة [2].

ومهما قيل عن غلو القاضي عياض رحمه الله في القول بالعصمة، فإن الظروف التاريخية التي ألف فيها كتابه (الشفا) هي الدافع الأكبر الذي حدا به إلى ذلك، فقد عايش القاضي عياض قيام دعوة

([1]) انظر الرد على البكري (ص85-87).

([2]) انظر سير أعلام النبلاء (20/ 416).

الموحدين على عصمة الإمام وهي فكرة شيعية، ورأى تطاول الناس على مقام النبوة، وطعونهم فيه، فما كان منه، وهو العالم السني المؤمن بربه، المحب لنبيه صلى الله عليه وسلم، المتشبث بعقيدته إلا أن يندب نفسه للدفاع عن مقام النبوة، والمنافحة عن عصمة الأنبياء بكل ما أوتي من قوة، والذي يقرأ كلام القاضي عياض في القسم الثالث عند حديثه عن العصمة يراه أشبه ما يكون بمرافعة قضائية يورد فيها جميع الشبه التي توهم طعنا في عصمة الأنبياء ويرد عليها شبهة شبهة. هو في أكثر الأحيان قوي الحجة، متين العبارة، كما يصرح بقصده جليا فيقول في سياق حديثه عن قصة الغرانيق: ".. ومرادنا من ذلك تنزيهه وعصمته صلى الله عليه وسلم"[1].

فغلو القاضي عياض في جانب العصمة له إذن ما يبرره.

أما التهمة الثانية وهي إيراده للأحاديث الضعيفة والموضوعة فقد جاءت على لسان الحافظ الذهبي في سياق الترجمة التي عقدها للقاضي عياض، يقول فيها: "تواليفه نفيسة"، وأجلها وأشرفها كتاب (الشفا) لولا ما قد حشاه بالأحاديث المفتعلة، عمل إمام لا نقد له في فن الحديث ولا ذوق!! والله يثيبه على حسن قصده، وينفع بشفائه، وقد فعل، وكذا فيه من التأويلات البعيدة ألوان، ونبينا صلوات الله عليه وسلامه غني بمدحة التنزيل عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النظيفة الأسانيد من الواهيات، فلماذا يا قوم التشبع بالموضوعات، فيتطرق إلينا مقال ذوي الغل والحسد، ولكن من لا يعلم معذور، فعليك يا أخي بكتاب (دلائل النبوة) للبيهقي فإنه شفاء لما في الصدور وهدى ونور!"[2].

قلت: وما ذكره الذهبي فيه جانب من الصحة، لكن خانته العبارة، إذ ليس كتاب الشفا محشوا بالأحاديث المفتعلة كما ذكر، بل مبناه على الأحاديث الصحاح والحسان، وفيه أحاديث ضعيفة كثيرة وفيه

([1]) الشفا (2/ 129).

([2]) سير أعلام النبلاء (20/ 416).

أيضا أحاديث موضوعة ولكنها معدودة، كما يتبين ذلك من تخريج الأحاديث. وليس مثل القاضي عياض الذي يقال عنه إنه لا نقد له في فن الحديث ولا ذوق! ولم يرتض بعض العلماء قول الذهبي.

ويقول الخفاجي-وهو أكبر شراح الشفا-: "واعلم أن في الشفا بعض أحاديث ضعيفة وقليل مما قيل إنه موضوع تبع فيه ابن سبع في شفائه، وقد نبه على ذلك الجلال السيوطي رحمه الله في كتابه (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا) ولم ينصف الذهبي في قوله إنه محشو بالأحاديث الموضوعة... وكفى المرء نبلا أن تعد معايبه، وهو تحامل منه لا ينبغي"[1].

الجانب الحديثي في كتاب الشفا:

يمكن الحديث عن هذا الجانب من خلال النقط التالية:

1. يزيد عدد أحاديث الشفا عن ألف وأربعمائة حديث، عدد المسند منها ثلاثة وثمانون حديثا فقط، وقد أسند الجزء الأكبر منها من طريق البخاري ومسلم، ثم يليهما أبو داود والترمذي والموطأ، ثم في مرتبة تالية الدار قطني والحاكم والطبراني.. وجزء من هذه الأحاديث ساقه المؤلف بسنده عن شيوخه.

وما سوى ذلك، أي ما يزيد على ألف وثلاثمائة حديث، ساقها المؤلف بغير سند، وتختلف عبارته في ذلك، فتارة يقول: رواه فلان أو ذكره فلان، أو خرجه فلان، وتارة يقول: في الصحيح أو المشهور.. وتارة أخرى يورده بصيغة التمريض: روي أو قيل..

وعذر القاضي عياض في حذف الإسناد هو القصد إلى الاختصار، يقول في سياق حديثه عن معجزاته صلى الله عليه وسلم: (وحذفنا الإسناد في جمهورها طلبا للاختصار) [2].

([1]) نسيم الرياض (1/ 5).

([2]) الشفا (1/ 469).

وإذا علمنا أن القاضي عياض يرمي من وراء كتابه إلى بيان حقوقه صلى الله عليه وسلم، وتأكيد عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والذود عن مقام النبوة الكريم، فغير بعيد أن يكون قصد من وراء حذف الإسناد أيضا، تقريب هذا الكتاب إلى عامة الناس، خاصة وأنه يصرح في ثناياه بأنه ألفه للمؤمنين بملته، لا للطاعنين في نبوته صلى الله عليه وسلم [1].

ولا شك أن إيراد كل أحاديث الشفا أو جلها، مسندة، على كثرتها، سيؤدي إلى ضخامة الكتاب أضعاف حجمه، وبالتالي سيؤدي إلى ملل الناس وتبرمهم، مما يفوت الغرض الأساس الذي من أجله ألف القاضي عياض كتابه الشفا.

هذا الذي لاح لي من خلال تعاملي مع القاضي عياض ومع كتابه الشفا. والله تعالى أعلم. وهذا يذكرنا بصنيع إمام المغازي ابن إسحاق في سيرته، حيث حررها من أزمة الأسانيد، وصاغها في شكل قصصي جعل لها قبولا حسنا عند الناس، لكنها في الوقت نفسه لم تسلم من تعقب المحدثين.

2. مبنى كتاب الشفا على الأحاديث الصحيحة، وفي مقدمتها ما أخرجه البخاري ومسلم، ثم ما أخرجه أهل السنن، وفيه أحاديث ضعيفة، وبعضها في غاية الضعف، أما الأحاديث الموضوعة، فتبلغ في تقديري إحدى وأربعين حديثا أو تزيد قليلا، ومرد ذلك إلى اختلاف المحدثين في الحكم على بعضها بالضعف أو بالوضع. وهو عدد قليل جدا إذا ما قورن بمجمل أحاديث الشفا.

3. أحيانا يخرج القاضي عياض الحديث بسنده من طريق أصحاب السنن مع أنه موجود في الصحيحين أو في أحدهما، أو يخرجه من الموطأ مع أنه موجود في أحد الأمهات الست.. وذلك طلبا لعلو السند، أو ترجيحا للموطأ على غيره. مثلا في حديث السهو قال: حدثنا الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر القاضي حدثنا أبو الأصبغ ابن سهل حدثنا حاتم بن محمد حدثنا أبو عبد الله بن الفخار حدثنا أبو عيسى حدثنا عبيد الله نا يحيى عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد أنه قال:

([1]) انظر الشفا (1/ 246).

سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كل ذلك لم يكن.."[1].

فقد أسنده المؤلف من طريق مالك في الموطأ، مع أنه مخرج في صحيح مسلم والنسائي [2].

قال القاري: "قال الحلبي: فإن قلت: لِمَ لَمْ يخرجه القاضي من مسلم؟ فالجواب أن بينه وبين مالك في الموطأ سبعة أشخاص، ولو رواه من مسلم كان كذلك، ولكن الموطأ عندهم مقدم على غيره، وأيضا فالموطأ يقع له من بعض الطرق أعلى مما ذكره بدرجة فيعلو له على مسلم، ولكن لو أخرجه من عند النسائي كان يقع له أعلى من الموطأ عن أبي هريرة"[3].

مثال آخر، قال القاضي عياض: "حدثنا أبو علي الصدفي الحافظ بقراءتي عليه قال حدثنا أبو الفضل الأصفهاني قال حدثنا أبو نعيم الحافظ قال حدثنا سليمان بن أحمد قال حدثنا أبو بكر بن سهل قال حدثنا عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح أن يحيى بن جابر حدثه عن المقدام بن معدي كرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه، حسب آدم أكلات يقمن صلبه فإن كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه، وثلث لنفسه"[4].

([1]) الشفا (2/ 137).

([2]) أخرجه مالك في الموطأ (1/ 94) عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه. ومن طريق مالك أخرجه مسلم 573 (99) كتاب المساجد باب السهو في الصلاة والسجود له، والنسائي في سننه (3/ 22).

([3]) شرح القاري على الشفا (2/ 247).

([4]) الشفا (1/ 84-85). والحديث أخرجه أحمد (4/ 132)، والحاكم (4/ 367) عن المقدام بن معدي كرب مرفوعا. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. (المستدرك (4/ 367)).

قال الخفاجي: "هذا الحديث أخرجه المصنف عن الطبراني، ولم يروه عن الترمذي، لأن سنده لمعجم الطبراني أعلى من غيره، لأن بينه وبين المقدام ثمانية في رواية الطبراني، وبينه وبينه في رواية الترمذي من إحدى طريقيه أحد عشر ومن الأخرى عشرة"[1].

4. عند إيراده لبعض الأحاديث يسوق القاضي عياض كلام العلماء واختلافهم في شرحها وتوجيهها، ثم يعقب بما يراه أولى وأصوب. مثلا في سياق كلامه عن حديث ذي اليدين في السهو، يقول: "فاعلم وفقنا الله وإياك أن للعلماء في ذلك أجوبة بعضها بصدد الإنصاف ومنها ما هو بنية التعسف والاعتساف.. فذكرها، ثم قال: هذا ما رأيت لأئمتنا، وكل من هذه الوجوه محتمل للفظ على بعد بعضها، وتعسف الآخر منها، والذي أقول ويظهر لي أنه أقرب من هذه الوجوه كلها.."[2]. فذكره.

وفي سياق كلامه عن حديث السحر ذكر جملة من الأجوبة عليه ثم قال: "هذا ما وقفت لأئمتنا من الأجوبة عن هذا الحديث، مع ما أوضحنا من معنى كلامهم، وزدناه بيانا من تلويحاتهم، وكل وجه منها مقنع، لكنه قد ظهر لي في الحديث تأويل أجلى وأبعد من مطاعن ذوي الأضاليل يستفاد من نفس الحديث.."[3]. فذكره.

إن الشخصية الحديثية للقاضي عياض، والتي نراها حاضرة وبقوة في (مشارق الأنوار) وفي (إكمال المعلم) وفي (الإلماع)، نراها تكاد تختفي في كتاب (الشفا) في قسميه الأول والثاني، ولا تظهر بوضوح إلا في القسم الثالث حيث عرض لبيان ما يجوز وما لا يجوز في حق النبي صلى الله عليه وسلم، وأورد جملة من الأحاديث التي يوهم ظاهرها مناقضة عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، وأجاب عما فيها من إشكال، وهنا فقط تظهر الشخصية الحقيقية للقاضي عياض المحدث في كتاب الشفا، فنراه يتكلم في الأحاديث

([1]) نسيم الرياض (1/ 546).

([2]) الشفا (2/ 138-139).

([3]) الشفا (1/ 200).

سندا ومتنا. وليته سلك هذا المنهج في التحقيق والتدقيق في الكتاب كله، لكنه في الوقت الذي يتشدد في المرويات في القسم الثالث، نراه يتساهل فيما يتعلق بالشمائل والدلائل!.

ثالثا: إضافات القاضي عياض واختياراته في علوم الحديث:

1. إضافاته في علوم الحديث:

لم يكن القاضي عياض مجرد ناقل عمن سبقه، بل أضاف إلى علوم الحديث إضافات هامة منها:

أ. كشف القاضي عياض في إكمال المعلم عما جاء في بعض النسخ لصحيح مسلم من تبويب وتراجم، غابت عن كثير من الشراح الذين تناولوا النسخ غير المبوبة، حتى ذاع-خطأ-بين طلبة العلم بعامة، والمتخصصين في الحديث وعلومه بخاصة، أن مسلما لم يبوب كتابه، وأن البخاري فضل عليه في ذلك. وذلك في مثل ما جاء في كتاب الطهارة باب التطييب بعد الغسل من الجنابة، قال القاضي عياض عقبه "وبذلك بطل من ادعى أن مسلما لم يبوب كتابه"[1].

ب. تجميع مسائل المصطلح وترتيبها وتحريرها في إكمال المعلم وفي الإلماع يعتبر إضافة هامة، وإلى هذا المعنى أشار القاضي عياض في مقدمة الإكمال بقوله: "والكلام في هذا الباب كثير يحتاج إلى بسط، وقد ذكرنا منه ما يحتاج إليه من له تهمم بهذا الباب وعلمه، وبسطنا الكلام في هذه الفصول في كتاب الإلماع لمعرفة أصول الرواية والسماع، وأشرنا منه إلى نكت غريبة لعلك لا تجدها مجموعة في غير هذين الكتابين"[2].

ت. تعيينه للأحاديث التي احتج بها مسلم لمذهبه في الحديث المعنعن، والتي أشار إليها مسلم في مقدمة صحيحه لكن لم يذكرها، وذكرها القاضي عياض وهي اثنان وعشرون حديثا، وقال قبل سياقها: "ذكر

([1]) الدكتور يحي إسماعيل في مقدمة تحقيقه لإكمال المعلم بفوائد مسلم (ص24).

([2]) (ص195).

مسلم في حجته في صحة إسناد حديث المتعاصرين آخر صدر كتابه رواية قوم من الصحابة والمخضر من وأئمة التابعين عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأحاديث عدها ولم يعينها، ومن حق الباحث المفتش لفوائد كتابه– والحق عليه– أن يجد في البحث ويجيد النظر حتى يتعين له مجهولها، ويتفسر مبهمها، وتتعرف نكرتها، وقد بحثنا عن ذلك حتى وقفنا على حقيقة منها، ورحم الله شيخنا القاضي الشهيد، فقد كفانا في ذلك تعبا طويلا، وأوضح لنا هنالك سبيلا، وقد رأينا أن نبين هذه الأحاديث بذكر أطرافها ليعلم أعيانها من لم يمهر في هذه الصنعة ولا جعل شغله حفظ أصولها"[1].

ث. تفسيره لمراد مسلم في مقدمة صحيحه بالطبقات الثلاث، وهو تفسير لم يسبق إليه، وخالف فيه من تقدمه.

ج. تحرير القول في ضروب الكذابين وأحكامهم، وقد نقله عنه النووي بتمامه وقال: "وقد أتقن هذا الفصل رحمه الله تعالى ورضي عنه".

2. اختياراته في علوم الحديث:

ضمن القاضي عياض مؤلفه الإلماع جملة من اختياراته في مصطلح الحديث منها:

أ. ساق اختلاف أهل العلم في جواز إطلاق حدثنا وأخبرنا وأنبأنا.. وغيرها، في السماع والقراءة والإجازة والكتابة، ثم قال "وكل ما تقدم من الاصطلاحات والاختيارات لا تقوم لترجيحها حجة إلا من وجه الاستحسان للفرق لطرق الأخذ والمواضعة لتمييز أهل الصنعة أنواع النقل وقد رأيت للقدماء والمتأخرين قولهم في الأجازة أخبرنا فلان إذنا وفيما أذن لي فيه وفيما أطلق لي الحديث به عنه وفيما أجازنيه وبعضهم يقول فيما كتب به إلى إن كان أجازه بخطه لقيه أو لم يلقه وبعضهم يقول فيما كتب به إلى إن كان كتب له من بلد وفيما كتب لي إذا كان إجازة وبعضهم يقول حدثنا كتابة ومن كتابه. والتمييز إذا أمكن أجمل

([1]) إكمال المعلم.

بالمحدث وهو الذي شاهدته من أهل التحري في الرواية ممن أخذنا عنه. وأما من جهة التحقيق فلا فرق إذا صحت الأصول المتقدمة وأنها طرق للنقل صحيحة وأن العبارة فيها بحدثنا وأخبرنا وأنبأنا سواء"[1].

ب. نقل عن بعضهم قوله: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل قال عياض: "وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطائه وقد يقع النزاع بين الرواة فيها فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيرا"[2].

ت. نقل عن القاضي أبي محمد الرامهر مزي قوله: فإذا تناهى العمر فأحب إلى أن يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم والتسبيح والذكر وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين إلا من كان ثابت العقل مجتمع الرأي محتسبا في الحديث فأرجو له خيرا. قال القاضي عياض: "والحد في ترك الشيخ الحديث التغير وخوف الخرف وإلا فأنس ابن مالك وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حمل عنهم وحدثوا وقد تيقوا على هذا العدد وقارب كثير منهم المائة وبلغها بعضهم ونيف عليها كعبد الله بن أبي أوفى وواثلة بن الأسقع وسهل بن سعد الساعدي وأبي الطفيل الكناني وكذلك من بعدهم من التابعين وأئمة المسلمين قد بلغ كثير منهم الثمانين وأكثر من ذلك وماتوا وهم يحدثون وكانوا يرون ذلك من أفضل أعمالهم والناس من أقطار الأرض يرحلون إليهم من المتقدمين والمتأخرين كمالك بن أنس توفي وهو ابن نحو من سبع وثمانين وقيل أكثر من هذا وعطاء بن أبي رباح توفي وهو ابن ثمان وثمانين والليث بن سعد نيف على ثمانين وكذلك عطاء الخراساني ومجاهد والسبيعي وابن عيينة وسليمان بن حرب وأبو عمرو بن العلاء في عدد كثير"[3].

([1]) ص (132-133).

([2]) (ص150).

([3]) (ص203-205). وانظر أمثلة أخرى (ص162-163)، و(ص172).

خاتمة

القاضي عياض علم كبير من أعلام الحديث في المغرب والمشرق على حد سواء، تشهد بذلك مؤلفاته القيمة التي خلفاها في هذا الفن، وكل واحد منها عمدة في بابه، وصار معول العلماء عليه، وهذه المؤلفات خمسة وهي: إكمال المعلم بفوائد مسلم ومشارق الأنوار على صحاح الآثار والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع وبغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد والشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم. ويمكن اختصار أهم ميزات التأليف الحديثي عند القاضي عياض في المسائل التالية:

1. الإبداع وأعني به السبق إلى التأليف في موضوع بكر لم يطرق من قبل كما في كتابه الماتع "الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم"، وكما فعل في كتابه القيم "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" حيث أفرد نوعا من أنواع علوم الحديث وهي صور التحمل والأداء بالتأليف على نحو لم يسبق إليه.

2. الالتزام بمنهج التأليف: فهو يحدد منهج التأليف في مقدمة كتبه ويلتزم به كما تقدم بيانه. ثم إن القاضي عياض عندما يكتب في هذا العلم ويؤصل لمسائله لا يكتب بأسلوب تقريري جاف، وإنما بأسلوب جمع بين الجزالة والفصاحة والتصرف في أنواع البيان كما تراه واضحا في فصول كتابيه الشفا وبغية الرائد.

3. إن ما سطره القاضي عياض في مشارق الأنوار في ضبط الروايات والمقابلة بينها، وما فصل القول فيه في طرق المحدثين في كتابة الحديث وضبطه، يعتبر اليوم من الأسس الراسخة للتحقيق العلمي الجاد. وهذه الدقة في الضبط هي من مميزات المدرسة المغربية الحديثية، وفي هذا السياق يقول القاضي عياض: "والناس مختلفون في إتقان هذا الباب اختلافا يتباين ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم وكان إمام وقتنا

في بلادنا في هذا الشأن الحاف أبو علي الجياني شيخنا رحمه الله من أتقن الناس بالكتب وأضبطهم لها وأقومهم لحروفها وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه ما احتاج إليه من ذلك على شيخه الشيخ أبي مروان ابن سراج اللغوي آخر أئمة هذا الشأن وصحبته للحافظ أبي عمر بن عبد البر آخر أئمة الأندلس في الحديث وأخذه عنه وتقييده عليه وكثرة مطالعته وناهيك من إتقانه لكتابه الذي ألفه على مشكل رجال الصحيحين وكان قرينه وكنيه شيخنا القاضي الشهيد عارفا بما يجب من ذلك جدا لكنه لم يهتبل بكتبه اهتباله"[1].

4. سبق القاضي عياض الحافظ ابن الصلاح ت643هـ إلى تقرير كثير من مسائل مصطلح الحديث في شرحه الحافل إكمال المعلم، خاصة في مقدمته التي شرح فيها مقدمة صحيح مسلم، وبذلك يكون القاضي عياض حلقة وصل هامة بين الخطيب البغدادي وابن الصلاح. وإن إغفال البعض جهد القاضي عياض في إكمال المعلم، واكتفائه بما قرره في الإلماع قصور ناشئ عن كونه تبع في ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه نزهة النظر [2]. وهو إجحاف بحق القاضي عياض ينبغي ألا يكون.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

([1]) الإلماع ص192-193.

([2]) منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم لشواط ص333-334 بتصرف.

لائحة المصادر والمراجع

1. أزهار الرياض في أخبار عياض شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المغرب والإمارات.
2. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع تحقيق السيد أحمد صقر، ونشرته دار التراث–القاهرة والمكتبة العتيقة–تونس، بدون تاريخ.
3. بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد بتحقيق الأساتذة: صلاح الدين الأدلبي ومحمد الحسن أجانف ومحمد عبد السلام الشرقاوي، منشورات وزارة الأوقاف المغربية سنة 1975.
4. الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، القاضي عياض، دار الفكر بيروت 1409-1988.
5. برنامج الوادي آشي تحقيق محمد محفوظ دار الغرب الإسلامي بيروت ط الثالثة 1982.
6. بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل عماد الدين يحيى بن أبي بكر العامري دار صادر بيروت دون تاريخ.
7. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض ط. وزارة الأوقاف المغربية 1965-1983.
8. التعريف بالقاضي عياض، لولده أبي عبد الله محمد، تحقيق د. محمد بن شريفة ط الثانية 1402-1982 وزارة الأوقاف المغربية.
9. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق د إحسان عباس دار الثقافة بيروت 1968م.

10. الغنية للقاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، ط الأولى 1402هـ-1982م. دار الغرب الإسلامي بيروت.

11. نسيم الرياض شرح الشفا للقاضي عياض، شهاب الدين الخفاجي ط عثمانية 1312-1315هـ.

12. منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم، الدكتور الحسين بن محمد شواط الطبعة الأولى، دار ابن عفان بالسعودية 1414هـ-1993م.

13. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تعليق د. محمد الأحمدي أبو النور مكتبة دار التراث بدون تاريخ.

14. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان ط الأولى 1397-1977 مكتبة الخانجي القاهرة.

15. المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، محمد بن عبد الله بن الأبار دار الكتاب العربي 1387-1967.

16. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض طبعة المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة بدون تاريخ.

17. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي منشورات دار الآفاق الجديدة بدون تاريخ.

18. المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا الحسن، لمحمد بن مرزوق التلمساني دراسة وتحقيق د. ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1401-1981.

19. جامع القرويين، د. عبد الهادي التازي ط الأولى 1973، دار الكتاب اللبناني بيروت.

20. الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة، لأبي الربيع سليمان الحوات دراسة وتحقيق عبد العزيز تيلاني مطبوعات مؤسسة أحمد بن سودة الثقافية ط الأولى 1415-1994.

21. دور الحديث، الحسن وكاك، منشورات كلية الشريعة أكادير مطبعة النجاح الدار البيضاء ط الأولى 1411-1990.

22. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث تعليق صلاح بن عويضة دار الكتب العلمية ط. الأولى 141-1995.